

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ٣١ لسنة ٢٠١١

بالموافقة على التعديل السادس لاتفاقية المساعدة

الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/٩/٣٠

بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية

بشأن الصادرات الزراعية والدخول الريفية

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ :

وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء :

قرار

المرسوم بقانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

ووفق على التعديل السادس لاتفاقية المساعدة الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/٩/٣٠.

بيان حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن الصادرات الزراعية والدخول الريفية ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

(المادة الثانية)

ينشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويُعمل به

من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٤٣٢هـ

(الموافق ٣ أبريل سنة ٢٠١١م) .

المشير / حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

اتفاقية معايدة الوكالة الأمريكية
للتنمية الدولية
رقم (٢٦٣ - ٢٨٥)

التعديل السادس
لاتفاقية المعايدة
بين
حكومة جمهورية مصر العربية
و
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية
بشأن
ال الصادرات الزراعية والدخول الريفيية

التعديل السادس ("التعديل") المؤرخ ٢٠١٠/٩/٣٠ لاتفاقية منحة مشروع الصادرات الزراعية والدخول الريفي (المعرفة حالياً بـ "اتفاق المساعدة") الموقعة بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٢ بين كلا الطرفين حكومة جمهورية مصر العربية ("ج.م.ع." أو "المتلقي") وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الوكالة) (ويشار إليهما مجتمعين بـ "الطرفان").

بند ١ : تعديل الاتفاقية على النحو التالي :

(أ) مادة (٢) :

يعدف بالكامل البندان ١-٢ و ٢-٢ ويحل محلهما ما يلى :

بند ٢ - ١ : الهدف، و مجالات البرنامج :

من أجل دعم تحقيق النمو الاقتصادي والاستثمار في البشر (مجتمعه "الهدف") يتفق الطرفان على العمل سوياً من خلال التركيز على أنشطة في مجالى : الزراعة والتعليم (ويشار إليها بـ "مجال البرنامج" ويشار إليها مجتمعة مع الهدف، "الهدف").

بند ٢ - ٢ : عناصر البرنامج :

من أجل تحقيق الهدف يتفق الطرفان على العمل معًا على : (١) دعم المدارس الفنية الزراعية (عنصر البرنامج ١-٢-٣ "التعليم الأساسي")، و(٢) الحفاظ على إنتاجية قطاع الزراعة من خلال الاستثمارات التي تعزز العائدات المتزايدة على الأرض والعمالة ورأس المال (عنصر البرنامج ٤ - ٥ "إنتاجية قطاع الزراعة")، في حدود تعریف الهدف بالبند ١-٢ ، قد يتغير بند ٢-٢ بموجب اتفاق كتابي يحرره ممثلو الأطراف المفوضون بدون تعديل رسمي لاتفاقية المساعدة .

(ب) مادة (٣) :

يعدل البند ٣ - ١ (أ) مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، بحذف عبارة "واحد وستون مليوناً ومائتان وخمسة وسبعين ألفاً وتسعمائة وثمانون دولاراً أمريكيّاً" .٦١٢٧٥٩٨٠ ويحل محلها عبارة "اثنان وسبعين مليوناً وسبعمائة وثمانون ألفاً وتسعمائة وثمانون دولاراً أمريكيّاً" .٧٢٧٨١٩٨٠ دولاراً أمريكيّاً .

(ج) مادة (٣) :

يعدل البند ٣ - ١ (ب) - مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، القيمة التقديرية لمساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - بحذف عبارة "اثنان وستون مليوناً ومائتان وخمسة وسبعين ألفاً وتسعمائة وثمانون دولاراً أمريكيّاً" .٦٢٢٧٥٩٨٠ دولاراً أمريكيّاً ويحل محلها عبارة "اثنان وسبعين مليوناً وسبعمائة وواحد وثمانون ألفاً وتسعمائة وثمانون دولاراً أمريكيّاً" .٧٢٧٨١٩٨٠ دولاراً أمريكيّاً .

(د) مادة (٤) : تاريخ اكمال المساعدة :

يعدل البند ٤-أ بحذف عبارة "٣٠ سبتمبر ٢٠١٢" ويحل محله عبارة "٣٠ سبتمبر ٢٠١٤" .

(ه) ملحق (١) الوصف التفصيلي ويشمل المرفق (١) للملحق (١) تمحذف (المخطة المالية التوضيحية) بالكامل ويحل محلها ملحق (١) المعدل، الوصف التفصيلي والمرفق ١-١ للملحق (١) المعدل (المخطة المالية التوضيحية ، مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) والمرفق ٢-١ للملحق (١) المعدل (المخطة المالية التوضيحية - مساهمة الحكومة المصرية) المرفقة .

بند ٢ : لغة التعديل :

حرر هذا التعديل باللغتين العربية والإنجليزية ، وفي حالة وجود خلاف في التفسير بين النصين يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية.

بند ٣ : فيما عدا ما تم تعديله أو تغييره بموجب هذا التعديل تظل اتفاقية المساعدة نافذة ومحفظة بكامل قوتها وأثارها القانونية وفقاً لما تنص عليه من أحكام.

بند ٤ : التصديق :

تتخذ جمهورية مصر العربية الخطوات الضرورية لاستكمال الإجراءات القانونية اللازمة للتصديق على هذا التعديل السادس وتخطر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بإتمام التصديق .

بند ٥ : السريان :

يدخل هذا التعديل السادس حيز النفاذ من تاريخ توقيع الطرفين عليه .
واشهاداً على ذلك، فإن كلاً من حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية كل من خلال ممثليه المفوضين قد وقعا على هذا التعديل بأسمائهم
في مدينة القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/٩/٣٠

عن حكومة
الولايات المتحدة الأمريكية

عن حكومة
جمهورية مصر العربية

التوقيع :
الاسم : جيمس بيفر
الوظيفة : مدير الوكالة الأمريكية للتنمية
الدولية / مصر

التوقيع :
الاسم : فايزه أبو النجا
الوظيفة : وزيرة التعاون الدولي

الجهة المنفذة

ومن أجل علم الجهة المنفذة بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثلها عليها باسمه :

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

التوقيع :

الاسم : السيد / أمين أحمد أباظة

الوظيفة : وزير الزراعة واستصلاح الأراضي

(١١) ملحق رقم

الوصف التفصيلي**لاتفاقية منحة مشروع****ال الصادرات الزراعية والدخول الريفية**

(رقم ٢٦٣ - ٢٨٥)

١ - المقدمة :

يصف هذا الملحق المعدل الأنشطة التي يتم تنفيذها والأهداف المرغوب في تحقيقها عن طريق التمويلات المخصصة في الاتفاقية. لا يعدل هذا الملحق أياً من التعريفات أو الشروط الخاصة بهذه الاتفاقية وتنطبق كل التعريفات الواردة بالاتفاقية على هذا الملحق المعدل . يمكن تعديل هذا الملحق رقم (١١) المعدل عن طريق ممثلين مفوضين عن الأطراف من خلال خطابات تفويضية كما هو وارد في البند (أ - ٢) من ملحق الشروط النمطية (ملحق ٢) للاتفاقية بدون تعديل رسمي للاتفاقية ، وعلى أن يتم تغيير تعريفات كل من الأهداف ومجالات البرنامج المتفق عليها في المادة (٢) من هذه الاتفاقية .

٢ - الفلبية :

يهدف هذا البرنامج إلى رفع الكفاءة التنافسية لقطاع الزراعة كتكاملة لمشروعات سابقة في إصلاح السياسات ونقل التكنولوجيا والتي تحقق فيها نتائج كبيرة خاصة رفع كفاءة إنتاج المحاصيل وفتح الأسواق الزراعية وزيادة كفاءة مشاركة القطاع الخاص وزيادة كمية الصادرات البستانية الطازجة والمصنعة، إلا أنه ما زال هناك الكثير من العمل لتعزيز تلك الجهد عن طريق زيادة قدرة قطاع الزراعة على استيعاب العمالة الزراعية وزيادة الدخل الريفي.

أثبتت برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أنه يمكن الاعتماد على صغار الملاك المزارعين الموردين في توفير نوعيات جيدة تتفق مع معايير التصدير . يستطيع المزارعون الذين تحولوا لزراعة المحاصيل البستانية عالية الجودة من مضاعفة دخلهم أو زيارته ثلاثة مرات خلال موسم الحصاد الواحد . وعلى المدى البعيد ، يتم استثمار هذا الدخل الإضافي إنتاجياً بتوسيع من خلال تحسين المزارع ، وتحسين صحة الأسرة والوجبات والتعليم .

هناك فجوات كثيرة بالنسبة للفواكه والخضروات عالية الجودة والقيمة الغذائية التي تعوق قدرات مصر في استيفاء الطلبات المحلية للبيع بالتجزئة وقنوات المعاملات وأسواق التصدير . ومثال جيد على ذلك الطماطم عالية الجودة ، فبرغم أن مصر من الدول الرائدة في العالم في إنتاج الطماطم ، إلا أنها من الدول المستوردة لمعجون الطماطم وذلك لاختلاف الأنواع التي تزرع في مصر لاستخدام المائدة . هذا التنوع في أصناف الطماطم قليلة الصلابة لا يشجع المصنعين على الدخول في مجال المنافسة أمام المشترين أو تجارة الجملة لشراء هذه الطماطم .

يتطلب تحول قطاع الزراعة تطوير المهارات والمعارف الحقلية لصغار المزارعين ليتسنى لمديري المزارع التجارية الكبرى إيجاد المزارع الماهر للعمل الزراعي ولواجهة تحدي تحول صغار الملاك وال الحاجة المتزايدة لعمالة حقلية أكثر مهارة مما يتطلب تعليماً زراعياً بالمدارس الثانوية يستجيب لمتطلبات السوق .

تحتل مصر نظاماً تعليمياً زراعياً شاملاً وواسعاً ناجحاً عن التقاليد الزراعية والمشاركة العامة في مجال الزراعة . وتدبر وزارة التعليم العالي خمس كليات للزراعة والطب البيطري في صعيد مصر حيث يتخرج آلاف الطلبة كل عام منهم الخريجون الزراعيون العاملون في مجال الإرشاد الزراعي بوزارة الزراعة ، والمدرسوں بالمدارس الفنية الزراعية بوزارة التعليم ، وكذلك الحاصلون على الدراسات العليا بمصر والخارج . ويعمل الخريجون على نحو متزايد في المزارع الكبيرة والمعالجات الزراعية ومدخلات الموارد الزراعية .

وتدير وزارة التعليم شبكة تتكون من حوالي ١٢٥ مدرسة ثانوية فنية زراعية منها ٥ مدرسة في الصعيد و٤ مدارس في شبه جزيرة سيناء و٧٥ مدرسة في الوجه البحري . وتحتاج كثير من هذه المدارس إلى تجديد المعدات ، والمناهج الدراسية ، وطرق التدريس وإنشاء ترابط بينها وبين أصحاب الأعمال بالقطاع الخاص .

وبينما ترکز إيرى على صعيد مصر حيث يزداد الفقر عن متوسط المعدلات القومية خاصة في المناطق الريفية ، فسوف يتم اتخاذ تدخلات مختارة في صعيد مصر . وفي بعض الحالات فإن مثل هذه التدخلات سوف تعزز الميزة النسبية لمصر باعتبارها المورد على مدار السنة للفاكهة والخضروات لأسوق التصدير . وفي حالات أخرى ستتركز هذه التدخلات على المجتمعات الزراعية ذات الدخل المنخفض والتي يمكن أن تستفيد من سلسلة مهارات التنمية ، وإدارة أفضل للمياه بالحقول وتطوير التعليم كوسائل تحفيز المعدلات العالية للبطالة والفقير .

٣ - التمويل :

المخطة المالية التوضيحية لهذه الاتفاقية مبينة في المرفق (١-١) و(٢-١) . يمكن عمل تغييرات على المخطة المالية عن طريق اتفاق تبادلى لمثلى الأطراف المفوضين عن طريق الخطابات التنفيذية كما هو موضح في المادة (أ) بند ٢-١ من الملحق (٢) للاتفاقية بدون تعديل رسمي للاتفاقية شريطة أن لا تسبب هذه التغييرات في (١) زيادة مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عن المبلغ المحدد في بند (١-٣) بالاتفاقية، أو (٢) أن تقل مساهمة المتلقى عن المبلغ المحدد في بند (٢-٣) بالاتفاقية .

٤ - عناصر البرنامج والنتائج المتوقعة :

تساهم إيرى في :

(١) هدف النمو الاقتصادي .

(٢) مجال برنامج الزراعة .

(٣) هدف الاستثمار في البشر .

(٤) مجال برنامج التعليم .

النمو الاقتصادي هو النتيجة المرجوة من مشروع إيري :

- (١) تقوية بيئة التجارة والاستثمار عن طريق تقديم الدعم للتوسيع في التجارة الزراعية، صغار المنتجين .
 - (٢) زيادة القدرة التنافسية للقطاع الخاص عن طريق تقديم المساعدة للجمعيات التسويقية وصغار المنتجين.
 - (٣) زيادة فرص نمو العمل عن طريق تقديم المساعدة للمدارس الفنية الزراعية وتكوين روابط دولية بين المنشآت الزراعية والمعاهد البحثية المصرية والأمريكية للتوسيع في نقل التكنولوجيا ودخول نتائج البحوث في مجال التطبيق العملي .
- ومن المتوقع أن تتحقق إيري النتائج التالية :

- ١ - زيادة حجم وقيمة إنتاج صغار ومتوسطي المزارعين خاصة من منتجات المحاصيل البستانية عن طريق اختيار المحاصيل المحسنة وتطوير الإنتاج وتقنيات ما بعد الحصاد .
 - ٢ - زيادة حجم وقيمة إنتاج صغار منتجي الألبان ومربي الماشية عن طريق التكنولوجيا المتقدمة ومهارات الإدارة .
 - ٣ - تطوير أساليب التدريس والمناهج والمعدات وتقديم استشارات وظيفية جديدة وبرامج تدريب داخلي لدعم الفائدة على طلاب ٦ كليات زراعة وطب بيطرى بالقاهرة وصعيد مصر .
 - ٤ - تطوير طرق التدريس والمناهج والمعدات وتقديم استشارات وظيفية جديدة وبرامج تدريب داخلى بالمدارس الفنية الزراعية لدعم الفائدة على طلاب تلك المدارس .
 - ٥ - توسيع مكون خدمات تطوير الأعمال في تقديم الخدمات للمزارعين وتحسين مستوى ونوعية الخدمات المقدمة .
- يتم وصف مؤشرات الأداء الرئيسية المرتبطة بالبرامج السارية والجديدة أدناه تحت كل نشاط ذات صلة .

٥ - الاتساعات :

قدمت إيري المساعدة الفنية والتدريب والسلع لدعم الأنشطة التالية والتي تم الانتهاء من تنفيذها في عام ٢٠٠٨ :

١ - منحة البرنامج لصغر الملاك :

يحدد هذا المكون العوائق التي تواجه صغار الملاك لزيادة إنتاجهم ودخلهم في قطاعات المحاصيل البستانية والماشية وإنتاج الألبان . سوف يستخدم هذا المكون ميكنة تمويل مرنة تشمل المشاركة في التكلفة نيابة عن المتقى لتحديد عوائق البنية الأساسية والمعدات التي تحدد قدراتهم لحراسة أهداف المشروع بشأن زيادة العمالة والدخول الريفي والتصدير .

٢ - دعم صغار الملاك :

يقوم هذا المكون بتقديم الآتي :

١ - خدمات نقل التكنولوجيا لصغر الملاك لزيادة جودة المنتجات البستانية والحيوانية ومنتجات الألبان ، والدعم المؤسسي لجمعيات المزارعين ، وتشكيل روابط تسويقية قوية مع كبار المنتجين والمصدرين المصريين .

٢ - الدعم لتشجيع إقامة مراكز لمعاملات ما بعد الحصاد ويتم تمويلها وإدارتها عن طريق القطاع الخاص، مثل التبريد والتعبئة في المناطق الريفية .

٣ - الترابط الدولي بين العلماء المصريين والأمريكيين :

يقوم هذا المكون بتقديم الدعم لـ :

١ - إقامة وتشجيع استمرارية المشاركة العامة والخاصة والروابط الدولية بين العلماء المصريين والأمريكيين في مجالات البحوث التطبيقية والإرشاد والتدريب العملي بالزارع.

٢ - تشجيع التبادل العلمي ودعم القدرات بين العلماء المصريين والأمريكيين وصانعي السياسة وخريجي كليات الزراعة وأخرين في مجالات أخرى مثل الأمن الحيوي والتوسيع في التكنولوجيا الحيوية ، وملصقات توصيف السلعة للمستهلك وأمور تنظيمية أخرى ومعاملات ما بعد الحصاد والتصنيع الغذائي .

٣ - تمويل منح للبحوث المشتركة في التكنولوجيا الحيوية، وكذلك منح صغيرة للبحوث الخاصة بعمليات ما بعد الحصاد والتسويق .

ما زال العمل سارياً بالناشطين اللذين تم إضافتهم في التعديل الرابع الموقع

فى سبتمبر ٢٠٠٧ وهما :

٤- مشاركة القطاعين العام والخاص لزيادة إنتاج وتسويق الطماطم :

يتم تنفيذ هذا المكون بمشاركة شركات الأعمال الزراعية الخاصة الدولية على نطاق كبير في تقديم المساعدة الفنية لصغار الملاك لإنتاج طماطم عالية الجودة واختيار محاصيل أخرى عالية القيمة . وسيتم تقديم سوق موثوق به للمزارعين عن طريق عقود مقدمة من شركات الأعمال الزراعية الدولية ولزيادة الإنتاج المحلي من الطماطم فمن المتوقع أن يستثمر القطاع الخاص في تسهيلات حديثة لتصنيع الطماطم بالصعيد . وتشمل مؤشرات الأداء الرئيسية عدد المزارعين الذين يعملون على زيادة دخلهم نتيجة لهذا البرنامج ، كما أنه من المتوقع أن يرتفع دخل حوالي ٣٥٠٠ مزارع بمتوسط ٩٢١ دولاراً (٥٣٢١) جنيهاً مصررياً) بنهاية العام الخامس .

٥ - دعم المدارس الفنية الزراعية :

سوف يحقق هذا النشاط الذي يركز على صعيد مصر وسيناء ما يلى :

١ - التوسيع في تقديم التعليم النموذجي للمدارس الفنية الزراعية والمعدات في كل المجالات الفنية .

٢ - تدريب أكثر من ٤ آلاف مدرس زراعي (في ٥٤ مدرسة زراعية) على طرق التعليم الفعال باستخدام الإرشادات الحديثة المتطرفة الخاصة بالمدرسين وأجهزة العرض الضوئي (البروجكتور) .

٣ - تحديث المناهج والكتب المدرسية الابالية في ٥٤ مدرسة زراعية .

تتضمن مؤشرات الأداء الرئيسية عدد الطلبة المشاركين في برامج التدريب الداخلي التي يتم الإشراف عليها والتي تؤدي بطبيعة الحال إلى فرص عمل بدوام كامل . ومن المتوقع أن يصل عدد الطلاب المشاركين في هذه البرامج إلى ١٠٠٠ طالب بنهاية العام الخامس .

تم إضافة نشاطين لهذا التعديل :

٦ - التدريب الفنى الزراعى ، دعم المدارس الفنية الزراعية :

يعد هذا النشاط توسيعاً فى نشاط المدارس الفنية الزراعية السابق وصفه ليغطي منطقة الدلتا . كما سيقوم النشاط أيضاً بإنشاء أكثر من ثلاثة مراكز لتنمية الوظائف بالدلتا لتعزيز إنتاجية موظفى ومنتجى الأعمال الزراعية . وتتضمن مؤشرات الإنتاج الرئيسية عدد الطلبة المشاركين فى برامج التدريب الداخلى التى يتم الإشراف عليها والتى تؤدى إلى فرص عمل بدوام كامل ، ومن المتوقع أن يصل عدد الطلاب المشاركين فى هذه البرامج إلى ١٢٠٠ طالب بنهاية العام الخامس .

٧ - سلاسل القيمة الزراعية المضافة :

يعمل البرنامج على تطوير الأعمال والخدمات ذات العائد التنموى والمادى والمتصلة بمحاصيل زيت الزيتون والخضراوات والأعشاب الطبية والتواابل والأسماك . وتشمل الأنشطة ما يلى : دعم منظمات المزارعين ، وتحسين الممارسات الزراعية ، ومارسات توفير المياه ، وربط المزارعين بالأسواق ، وزيادة إنتاجية ما بعد الحصاد فى المراكز الحالية ، وتقديم الدعم للقضاء على العوائق التنظيمية أو الإدارية ، وإنشاء مركز جديد لما بعد الحصاد فى شمال سيناء . كما يقدم البرنامج أيضاً الدعم لصغار المزارعين والمصنعين لإنتاج منتجات " ذات قيمة مضافة" من خلال أنشطة تصنيع سهلة وبسيطة مثل التجفيف والتبريد ، ومن المنتجات التى تتطلبها أسواق التصدير بكثرة مثل الطماطم المجففة ، الأعشاب المجففة والتواابل والفواكه والخضراوات المجمدة .

تشمل مؤشرات الأداء الرئيسية عدد المزارعين المشاركين والمصنعين والموردين الذين يزداد دخلهم نتيجة مشاركتهم فى البرنامج . ومن المتوقع أن يصل عدد المشاركين الذين يرتفع دخلهم إلى ٥٠٠٠ مشارك بنهاية العام الخامس .

٦ - أدوار ومسؤوليات الأطراف المتعاقدة :

(أ) جمهورية مصر العربية :

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي هي الشريك الرئيسي المنفذ لهذا المشروع ، وتتولى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي معًا إدارة تنفيذ أنشطة هذه الاتفاقية . وتحمّل وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي مسؤولية توفير العاملين المناسبين والبنية الأساسية لدعم تنفيذ الأنشطة في نطاق هذا المشروع .

(ب) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية :

تتولى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - كمول للممنحة بموجب هذه الاتفاقية - مسؤولية العقود والمنح الازمة لتنفيذ الأنشطة التي تم الموافقة عليها والمطلوبة لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

سوف تدخل الوكالة في منح واتفاقيات تعاون وعقود طبقاً لمتطلبات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بعد استشارة وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي . ويقوم مكتب قطاع تنمية الإنتاج بالوكالة بمراقبة تنفيذ إيرى نيابة عن الحكومة الأمريكية .

٧ - المراقبة والتقييم :

سوف تستخدم المؤشرات المحددة في بند (٥) المذكور بعاليه لقياس مدى التقدم في تحقيق أهداف الاتفاقية وقياس الأداء ، وقد تؤثر على تحصيص الموارد المالية . وسوف تكون تقارير الأنشطة هي أساس التقييم السنوي للتقدم الكلى تجاه أهداف المشروع . وسوف تستخدم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أيضاً - بالتشاور مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - بيانات كفاءة التنفيذ كأساس لطلب تعديل في الأهداف والمؤشرات ومستوى توقيل الأنشطة .

يتم جمع تحليلات التقييم وأثر الأداء على أساس دورى لدعم نتائج تقارير الوكالة .

١٢٣

الصادرات الزراعية والدخول الريفية (إيرى)

الخططة المالية

مساهمة الحكومة المصرية (بالجنيه المصري)

المساهمة العينية	مساهمة حساب الأئمدة	إنجذاب مساهمة إجمالي مساهمة	الحكومة المصرية
عناصر البرنامج			
٣٤٩٠٣٨	٦٠٠٠٠	٣٤٩٠٣٨	٦٤٩٠٣٨
الصادرات الزراعية والدخل الريفية	—	—	الصادرات الزراعية والدخل الريفية
٨٠٠٠٠	—	—	٨٠٠٠٠
١١٤٩٠٣٨	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
الإجمالي